

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوشريسي  
تيسسيلت

# المعيار

في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافية

مجلة دورية محكمة

إصدارات المركز الجامعي تيسسيلت

المجلد العاشر العدد الأول مارس 2019

ISSN 2170-0931

EISSN 2602-6376

## شارك في هذا العدد

د. العربي بومسحة، د. علاوة كوسة، أ. مقدم رشيد،

د. مرسي رشيد، د. لعوي يونس،

د. بوخالفة إبراهيم، د. بشير دردار، د. مجاهد مصطفى،

د. سي العربي شارف

# المعيار

المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية  
مجلة فصلية أكاديمية دولية محكمة مفهرسة



---

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوشاشي قيسميلة - الجزائر -

---

## شروط النشر وضوابطه

- المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.
- دورية تصدر مرتين في السنة عن المركز الجامعي بتيسمسيلت. الجزائر.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (21/29.7) بهامش 3 سنتيم عن يمين الصفحة و1.5 عن يسارها وهامش 2 سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

## المعيار

المجلد العاشر العدد 01 مارس 2019

مجلة علمية محكمة تصدر عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي

تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية [www.asjp.cerist.dz](http://www.asjp.cerist.dz)

المركز الجامعي : أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت . الجزائر.

الهاتف/الفاكس : 046573188

[www.cuniv.tissemsilt.dz](http://www.cuniv.tissemsilt.dz)

البريد الإلكتروني:

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:

أ. د. دحدوح عبد القادر

المدير المسؤول عن النشر:

د. عيساني محمد

رئيس التحرير:

د. مرسي رشيد.

نائبا رئيس التحرير:

د. بشير دردار، د. واضح أحمد الأمين

هيئة التحرير:

د. فايد محمد، د. عطار خالد، د. صالح ريوح، د. سعاديدة الهواري، د. بوعرعة محمد، د. مصايح محمد، د. بن راجح خير الدين، د. بوسيف إساعيل،

د. يونس محمد

الهيئة العلمية:

من المركز الجامعي تيسمسيلت: د. بن فريجة الجلالي، د. بوركبة بختة، د. أحمد واضح أمين، د. تواتي خالد، د. ريوح صالح، د. غربي بكلي، د. شريف سعاد، د. يعقوبي قدوية، د. قاسم قادة، د. مرسل مسعودة، د. بن علي خلف الله، د. بلصايح خالد، د. رزايقية محمود، من جامعة ابن خلدون تيارت: أ. د. بوزيان أحمد، من جامعة صفاقس، تونس: أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بوكري بن عبد الكريم، من جامعة المنصورة، مصر: د. محمد كمال سرحان، من جامعة طرابلس، ليبيا: د. أحمد شرراش، من الجامعة الأردنية، الأردن: أ. د. صادق الحايك، من جامعة الجزائر 03، الجزائر: د. فتحي بلغول، من جامعة لمين دباغين، سطيف: أ. د. بوطالي بن جدو، من جامعة وهران: أ. د. مختار حبار، من جامعة سيدي بلعباس: أ. د. محمد بلوحي، من جامعة سعيدة: د. عبد القادر راجحي، من جامعة تلمسان: أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مرتاض، من جامعة تيزي وزو: أ. د. مصطفى درواش، من جامعة مستغانم: د. منصور بن لكحل، من جامعة زيان عاشور، الجلفة: د. حربي سليم، من جامعة حسينية بن بوعلي، شلف: أ. د. حفصاوي بن يوسف، أ. د. موسى فريد، د. مخلوف أوسماعيل،

UNIVERSITIE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE Mensson.

## كلمة العدد

تواصل المجلة في هذا العدد السير في خطها الذي رسمته منذ بداية انطلاقها، رامية إلى تجميع البحوث والجهود العلمية الجادة والرصينة، وأن تكون منبراً لإبرازها والرفق بها. وفي هذه الكلمة نشير إلى عدد من المواضيع التي تم اعتمادها في هذا العدد والتي تمس بالواقع والراهن المعيش، نذكر منها موضوعاً عن علاقة النحو بالتراث العربي، وكذا موضوع تحليل الثورة التحريرية في القصيدة الشعرية، وموضوعات نقدية، وترجمة لمواضيع أخرى، وهي عينة ذكرناها على سبيل التمثيل فقط في معرض إشارتنا إلى اهتمام المجلة بالبحوث التي تتناول القضايا الآتية في مختلف المجالات، وهي محاولة لمسيرة الواقع الراهن.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد

## فهرس ؟؟لم؟ض؟ عا ؟

- أ. د. عيساني امحمد :..... ص /ث  
- كلمة العدد.
- د. العربي بومسحة :..... ص 01  
- تداولية أسلوب النداء في التراث التحوي العربي مقارنة سياقية من خلال نظرية الأفعال الكلامية.
- د. علاوة كوسة :..... ص 16  
- الثورة التحريرية في القصيدة الشعبية الجزائرية المعاصرة.
- أ. مقدم رشيد :..... ص 28  
- البعد الإصلاحي في جريدة البلاغ الجزائري 1926-1948 الجانب الديني والاجتماعي.
- د. مرسي رشيد:..... ص 43  
- البطولة في الأدب الشعبي الجزائري - المغازي أنموذجا
- د. لعوي يونس :..... ص 54  
- الانحرافات السلوكية للشباب الجامعي، الأسباب و المظاهر.
- د. بوخالفة إبراهيم :..... ص 69  
- الأنوثة المضطهدة.
- ماريون كاريل وأوزوالد ديكر، ترجمة: د. بشير دردار :..... ص 83  
- استدرآكات لضبط مفهوم التعدد الصوتي.
- د. مجاهد مصطفى / د. سي العربي شارف:..... ص 100  
- أثر برنامج تعليمي مقترح باستخدام أسلوب التطبيق بالتوجيه الذاقي في تحسين الأداء الفني لمهارة الإعداد بالكرة الطائرة لتلاميذ المرحلة الثانوية

## استدراكات لضبط مفهوم التعدد الصوتي\*

ماريون كاريل وأوزوالد ديكرو\*\*

ترجمة: د. بشير دردار

المركز الجامعي الونشريسي - تيسمسيلت

## ملخص:

هدف هذا المقال هو إعادة النظر في أسس نظرية التعدد الصوتي المتضمنة في الكتاب المشهور (القول والمقول، ديكرو، 1984)، من خلال تعديل جذري يمس بعض المصطلحات والمفاهيم. ويتعلق الأمر بنقطتين أساسيتين؛ أولهما أن يتم تقبل وجود الثلاث (موقف المتكلم الأعلى، والمتلفظ، والمحتوى) ضمن دلالة كل عبارة يكون محتواها قابلاً للتحديد العقلاني. وبهذا يكون الباحثان في مواجهة مع التصورات الزوجية للتعدد الصوتي التي لا تحدد بدقة الأزواج (موقف، محتوى) أو (المتكلم الأعلى، المحتوى). والأخرى، وهي التي تخص تمييز التلفظ، والتي يعترض بموجبها الباحثان على أي شخصنة للمتلفظين، بوصفهم أمثلة للضمانات، أي أشخاصا (بالمعنى اللاتيني للـ"دور") يُصدّقون على المحتوى، من قبيل: المتكلم، أنت، هو، العالم، الشاهد.

## Résumé :

Le but de cet article est de reconsidérer les caractéristiques de la théorie de polyphonie du grand Le dire et le dit (Ducrot 1984), en modifiant quelques termes d'une manière plutôt radicale. Il y a deux points qui nous sont essentiels. Le premier est d'admettre l'existence du triplet (l'attitude du haut-parleur, l'énonciateur, le contenu) existant dans la signification de chaque expression pour autant que le contenu est défini d'une manière raisonnée. Ce faisant, nous sommes opposés aux conceptions dualistiques de la polyphonie qui n'identifient pas les paires (attitude, contenu) ou (le haut-parleur, le contenu). Le deuxième point, qui concerne les caractères de l'énonciation, est notre renvoi de n'importe quelle individualisation des énonciateurs, comme nous les considérons des exemples des garanties, les personnes (dans le sens latin du « rôle ») qui valident le contenu : L, TU, IL, le monde, le témoin.

يتغيا مقالنا هذا مراجعة وتحيين نظرية التعدد الصوتي التي عرضت في الفصل الأخير من كتاب "القول والمقول" (ديكرو، 1984) (Ducrot, 1984) Le dire et le dit<sup>(1)</sup>. وأهدافنا المتوخاة من ذلك، ابتداءً، ثلاثة، لا نعتقد أنها متألّفة فقط، بل إن تحقيق كل واحد منها يساعد على تحقيق الهدفين الآخرين. سيعيننا هنا قبل كل شيء إعادة الإمساك بالفكرة المركزية لنظرية التعدد الصوتي وإعادة تشكيلها، ذلك أنها شُوشت بتوالي التعليقات والمناقشات؛ كما سنغنى بمفصلة التعدد الصوتي - حسب هذا الفهم - مع نظرية الكتل الدلالية<sup>2</sup>

(TBS)، وهي أحد الصيغ الراهنة لنظرية الحجاج في اللغة<sup>3</sup> (ADL)؛ وأخيرا سنهتم باقتراح معابر لوصف بعض الظواهر التي تُظهِر تلميحات الملفوظ إلى تلفظات مغايرة للتلفظ الأصلي. وعليه سيكون القسم الأول من المقال أقرب إلى النمط الجدلي: سيرمي إلى بيان ما ليس التعدد الصوتي - حسب تصورنا-. ونحاول في القسم الثاني تقديم عرض أكثر إيجابية للإطار الذي نشغل ضمنه، على ما يتعلق بمشكلات التلفظ.

### 1. صيغتان أزواجيتان لنظرية التعدد الصوتي:

عندما نفحص الاستعمالات المختلفة لمصطلح "تعدد صوتي"، يبدو لنا أنها ترتبط بواحد من تصورين متضادين، لا يتطابق أي منهما بدقة مع ما أراد عرضه كتاب "القول والمقول Le dire et le dit". وما يجب قوله هو أن هذا الكتاب، وما تبعه من مؤلفات ديكر، قد عرضت مفهوم "التعدد الصوتي" بشيء من الضبابية، التي يمكن ردّها إلى الرغبة المزدوجة في الاعتراض على المشهورة اللسانية من جهة، ومهادنة الحس السليم الذي يبدو أن هذه المشهورة تتأسس عليه. التصوران الأقصيان اللذان نلمح إليهما هنا باستعمال كلمة "تعدد صوتي"، ونحن مسلمين تبعا لذلك، بتعددية "الأصوات" في الملفوظ الواحد، يبيّن كلاهما هذه التعددية على وجود عدة محتويات دلالية في الملفوظ الواحد؛ هذان التصوران يفترض فيهما إذن أنهما يُعَدّان اعتراضا ممكنا، أو على الأقل صعوبة تعترضنا ابتداء، مسألة وجود ملفوظات لا يبدو أنها "لا تقول إلا شيئا واحدا" مثل: الجو جميل. بيد أن التصور الأصلي في الحقيقة، وإن أحال إلى تعددية ما للأصوات، فإن التعددية الأساسية [التي يقصدها] مرتبطة بالتمييز بين مصدرين؛ هما: المتكلم والمتلفظ. بكل تأكيد، إذا كان المتكلم في أكثر الأحيان واحدا، فإنه يوجد عموما عدة متلفظين ذوي صلات بعدة محتويات، لكن ما تريد النظرية إثباته، هو الطبيعة المختلفة لنوعين من المصادر التلفظية. علينا أولا أن نبدأ بالتمييز سريعا بين التصورين المتضادين اللذين يتبناهما غالبا المدافعون حاليا عن نظرية التعدد الصوتي.

الأول، وهو تمثيل نسيمه، اعتباطيا "موقفيا"، ويقوم على طرح مؤداه أن المتكلم، في معظم الملفوظات، يعرض عدة محتويات ويأخذ تجاهها مواقف متباينة. الخطاطة العامة للدلالة فيه قد تكون، إذن، كما يلي:

الموقف 1 تجاه المحتوى 1

الموقف 2 تجاه المحتوى 2

الموقف 3 تجاه المحتوى 3

المتكلم

على هذا النحو نصف الملفوظات ذات الافتراضات المسبقة (لنأخذ المثال التقليدي: سمير توقف عن التدخين،<sup>4</sup> وهو مثال يتمتع بمزية افتقاد الأصالة المعهودة في اختيار الأمثلة). سنقول إن المتكلم يتبنى موقف اعتراف أو تسليم تجاه المحتوى [سمير كان يدخن]، وموقف تكفل تجاه المحتوى [سمير لا يدخن حاليا]. ومثل ذلك،

الملفوظ المنفي [سمير ليس هنا]، فالتكلم يضع في الحسبان المحتوى [سمير هنا] وإن كان ينكره، ويتكفل بمحتوى آخر مؤداه، القول إما بغياب سмир، أو بتخطئة المتلفظ الأول.

إن من نتائج هذا التصور بطبيعة الحال، أن نعّرض المحتوى للتفتيت، ونقع في مخالفة مبدأ دوغمائي في الأنحاء العامة، وعند بعض اللسانيين النفسانيين، يقول: إن كل ملفوظ لا يتجلى فيه سوى تفكير شخص وحيد، يتمتع بوحدة داخلية. وهذا بدون شك ما حدا بـ(بيرون دونير Berrendonner) (52 : 1981)<sup>5</sup> بتجنبها لهذا الأثر السلبي المستهجن، إلى إدخال مفهوم "المركب التكلمي"، سعياً إلى الجمع في وضعية تكلمية واحدة، بين مواقف مختلفة للمتكلم.

هناك تصور آخر للتعدد الصوتي مضاد جذريا لهذا التصور، وهو أيضا لا يطابق تصورنا، يقضي باعتبار ما يمثل في التمثيل الموقفي، الزوج موقف/ محتوى، تلفظاً، أو كلاماً، وبالنظر إلى التعدد الصوتي باعتباره تواجدا لعدة تكلمات داخل الملفوظ الواحد، وهو ما يطابق تقريبا المعنى "الحرفي" لكلمة "صوت". سنتحدث إذن عن التمثيل "الموسيقي" للتعدد الصوتي. يستلزم هذا التمثيل في صيغته الواقعية، أن للأصوات وجودا حدسيا. ويترتب على ذلك أننا عندما يبدو لنا قسريا شيئا ما، أو مصطنعا، تحيّل وجود توليفة من الأقوال المتزامنة، فعلى أن نكفّ عن اعتبار ذلك الملفوظ متعددًا صوتيًا.

يجب والحال هذه أن يقوم المتكلم بشكل واضح، بإجراء الكلام على لسان عدة أشخاص، الأول مغاير له، يقوم بالدفاع عن الافتراض المسبق، والآخر، وهو يحاور الأول في الملفوظ نفسه، يقوم بعرض القول المعطى. وإذا لم يجر الأمر كذلك، فلا مناص عندئذ من وصف الافتراض المسبق بأنه مجرد شرط للاستعمال. أو زيادة على ذلك، نعترض على وصف جملة "سمير ليس هنا" في تلفظيها المعتادين، بأنها متعددة صوتيًا، لأننا لا نحس داخلها بتواجه تلفظين يقرّان على الترتيب؛ بحضور سмир، وبغيابه. نقصر طابع التعدد الصوتي على أنواع النفي الموصوفة أحيانا بالميّتا-لغوية،<sup>6</sup> حيث يعارض المتكلم المطابق عادة للذات المتكلمة، متكلمًا آخر، حاضرا هو الآخر في الملفوظ، يتبنى القول إن سмир هنا ("خلافا لما يقوله بعض الناس، إن سмир ليس هنا").

هكذا، يعتبر هذا التصور الثاني "الموسيقي" للتعدد الصوتي، أن الملفوظ يكون متعددًا صوتيًا، إذا "أسمعنا" خطابات مختلفة منسوبة إلى مصادر مختلفة (قد لا تكون بالضرورة محدّدة). فالملفوظ متعدد الأصوات يتحدد إلى حد ما بالعلاقة القائمة بين الخطابات. ومصادر هذه الخطابات يمكن النظر إليها بطريقة التحليل النفسي، بوصفها "مصادر نفسية" تواصل عبر الكلمات النقاش الذي تجريه على [مستوى] التفكير. وعليه فلكي يعدّ النفي نفيا متعدد الأصوات، ينبغي أن ننظر إليه على أنه قائم أساسا على الإنكار.

هناك صيغة أخرى للتعدد الصوتي الموسيقي، تنتسب أكثر إلى السوسيو لسانيات. فالأصوات تكون فيها أصوات التشكيلات الاجتماعية المختلفة التي تنتمي إليها الذات المتكلمة، والتي يكون فيها كل كلام فردي -تبعاً لما قلناه- حقلاً مغلقاً. ومثل هذا التمثيل للتعدد الصوتي يمكن إقامة ربط بينه وبين "الحوارية"<sup>7</sup> المنسوبة غالباً إلى باختين (وأكثر ما يكون الربط بما يسميه باختين "تعدد صوتي" في دراسته لدوستوفسكي). وهي تبرر مقولات شائعة، من قبيل: "عندما أتكلم، يتكلم شيء بداخلي"، هذا "الشيء" يحيل في هذه الصيغة، إلى خطابات غيرية تتخذ من تلفظي موقعاً لها.

ضمن هاتين الصيغتين؛ التحليلية النفسية والسوسولوجية، يفضي التمثيل "الموسيقي" للتعدد الصوتي، إلى تحجيم أهمية المتكلم ومواقفه، حتى لا يبقى ضمن معنى الملفوظ سوى خطابات متراكبة. ليس في نيتنا أن نناقش هنا هذا التصور، تماماً كما لم نناقش التصور "الموقفي". فكلاهما يمثل منطلقات أساسية تتعلق بطبيعة اللغة، ونحن نسعى فقط إلى توضيح المنطلقات.

التمثيلان الموقفي والموسيقي يشتركان في اعتبار كل عنصر من العناصر المكونة لمعنى الملفوظ في صورة أزواج، وإقرار أن الملفوظ يكون متعدد الأصوات عندما، و فقط عندما تتضمن دلالة الملفوظ زوجين على الأقل. في التمثيل الموقفي، يتعلق الأمر بأزواج مكونة من محتوى وموقف، توضع هذه الأزواج تحت مسؤولية متكلم وحيد يقوم باختيارها بطريقة إرادية وواعية نسبياً. ومثل هذا التصور للدلالة يشبه التصور المقترح في [كتاب] "أن نقول ولا نقول" (1972) Dire et ne pas dire<sup>8</sup>، في زمن لم يكن التعدد الصوتي قد تحول إلى موضع مشترك<sup>9</sup> في علم الدلالة اللغوية الفرنسي اللسان.

وبهذا يفسر ما تعرض له مفهوم الافتراض المسبق، كما تم تقديمه في هذا الكتاب، من انتقادات حادة على أيدي بعض المنظرين الذين يستندون على فلسفة ألتوسير Althusser، ويرفضون فكرة متكلم واحد مسيطر على الدلالة، بمسك/ يشد بالخيوط- الصورة المجازية التي يمثل فيها الخيط موقف الذات المتكلمة، وتمثل الدمية المحتوى (هذا النقد أوضح ما يكون في كتاب بول هنري Paul Henry: الأداة الرديئة Le mauvais outil). والأمر نفسه في التصور الموسيقي للتعدد الصوتي، حيث يقدم تصور دلالة الملفوظ عبر تعدد الأزواج؛ إذ أن كل زوج من هذه الأزواج، وكل عنصر من عناصر الدلالة، يجب تبعاً لذلك أن ينظر إليه بوصفه خطاباً يجمع بين صوت؛ هو منتج هذا الخطاب أو على الأقل مصدره (متكلم، لكنه متكلم جزئي، لأن المتكلمين متعددين بقدر تعدد الخطابات المتضمنة في دلالة الملفوظ)، ومحتوى، أي تمثيل يتكفل بمسؤوليته هذا الصوت.

خلافاً لهذين التمثيلين، سنحاول هنا بناء نظرية للتعدد الصوتي تنزع إلى أن تكون وفيه للحدس الأول في "القول والمقول" Le dire et le dit، وإن تباعدت عن هذا النص في نقاط أساسية. لأجل القيام بذلك،

سنصف عناصر الدلالة، وجزئياتها، باعتبارها ثلاثيات. في كل ثلاثية نجد العناصر الثلاثة التالية (ذراتها، لاتباع المجاز بنظيره) من جهة، موقف المتكلم بالملفوظ (وهو [عنصر] موجود في التصور "الموقفي" للتعدد الصوتي، وغائب في التصور "الموسيقي"، لأن هذا التصور يرفض تمثيل المتكلم بالملفوظ في الدلالة). ثم، محتوى (موجود على السواء في التصور "الموقفي" والتصور "الموسيقي"). وأخيرا، "متلفظ" (غائب في التصور "الموقفي"، ويطابق الصوت المنتج للخطاب في التصور "الموسيقي"، مع بعض الاختلافات المهمة، التي سنعود إلى تفصيلها لاحقا).

قبل أن نعرض بالتفصيل صورة التعدد الصوتي هذه، نوّد أن نبدي ملاحظتين حول التصور "الموسيقي"، الذي نعترض عليه اعتراضا يناسب، في مقداره، رفضه المنهجي للاعتداد بالمتكلم [الناطق] بالملفوظ. في حين نريد نحن، في أغلب الحالات على الأقل، أن نجتمع بين المتكلم، الذات الوحيدة التي تنسب إليها المواقف تجاه المحتويات، والمتلفظين. قبل كل شيء، ينبغي أن نقرّ بأن تفضيل التمثيل "الموسيقي" حفّز عليه اختيارنا لكلمة "متلفظ" في [كتاب] "القول والمقول" Le dire et le dit، لتعيين الأشخاص المسندة إليهم المحتويات المنقولة في الملفوظ. وإن كان ديكرو قد عني بتوضيح أن هؤلاء المتلفظين ليسوا متكلمين، ولا ينطقون بالكلام، كان ذلك مغريا بتمثلهم كمصادر للتلفظ، لا سيما وأنهم يكونون أحيانا في موقع مصدر الأفعال التكميلية.<sup>10</sup> وبعد ذلك - وهذا هو الأهم - نريد أن نفترض أن نجاح التمثيل "الموسيقي" للتعدد الصوتي، يفسّر جزئيا على الأقل، الصعوبة التي وجدناها في تقبل التمييز بين "سلطة التعدد الصوتي" و"الاستدلال بالسلطة"<sup>11</sup>. وهو التمييز الذي ضمّناه الفصل ما قبل الأخير من كتاب "القول والمقول"، الشيء الذي لم يؤخذ بالحسبان - حسب علمنا - لدى أي من المنظرين المنتسبين إلى [حقول] التعدد الصوتي.

وبالمقابل، سنحيل تلميحا إلى هذا [التمييز] في اللاحق من هذا المقال. فتميز من هذا القبيل يرتبط بملاحظة [موجودة] في منطق بور رويال Logique de Port Royal (القسم الثاني، فصل 8) تتعلق بملفوظ صيغته "س يقول أن ك"، على نحو ما نجد في الملفوظ: يؤكد الفلاسفة أن الأشياء الثقيلة تسقط تلقائيا إلى الأسفل. . [منطق] بور رويال ينبه إلى أنه [الملفوظ] يحتمل تأويلين مختلفين: أولا، يمكننا أن نعدّه طريقة في قول ك، بإسناد النطق بالقول لرأي الفلاسفة.

إذا فهمنا جيدا بور رويال، يكون موضوع الملفوظ في هذه الحالة، موضوع ك، أي: سقوط الأشياء الثقيلة، ويؤكد حكمه المؤسس لموضوع ك، تحديدا مفهوم الطابع الملازم لجوهره. والمقصود هنا هو وصف [ربط] سقوط الأجسام بخاصية احتوائها لسبب ذلك السقوط بداخلها هي ذاتها. فالتلميح للفلاسفة ليس تبعا لذلك، إلا طريقة في نسبة قولة إلى موضوع. والمتكلم، من باب الحذر أو التواضع، لا يتكفل بكامل مسؤولية هذه النسبة، التي تشكل المحتوى المقدم في الملفوظ. في كتاب "القول والمقول"، تتأسس هذه القراءة على "سلطة التعدد الصوتي":

فالتكلم يدعم رأياً "من خلال" متلفظ ممايز له، ومتطابق مع الفلاسفة. لا نقول إنه يجعلهم يتكلمون، لكنه يتكلم "من خلال" هم، متخذاً إياهم كأقنعة.

نتحدث في هذه الحالة، عن قراءة "جهية"<sup>12</sup> بينما يتعلق الأمر في القراءة الثانية بجعلنا نتعرف على خطاب الفلاسفة. وجود هذا الخطاب، وكونه قد قيل، يشكّلان القولة التي محتواها القضوي: "الأشياء ذات الوزن تسقط تلقائياً إلى الأسفل". وبهذا الفهم، يمكن استخدام الملفوظ لتصويب هذا الرأي حول سقوط الأجسام.

وهنا يتم اللجوء إلى الاستدلال بالسلطة. إذ نبيّن كون أن أحداً، وهو هنا الفلاسفة، قد قدّم الرأي المشار إليه في الخطاب الذي ننقله، ونحن نستعمل هذا الفعل لتبرير أو إثبات هذا الرأي، الذي اكتسب صحته شبه التامة من خلال التنبيه إلى أن صاحب الخطاب المنقول، نسبة الخطأ لديه ضئيلة جداً، خاصة حول هذا الموضوع. نتحدث هذه المرة عن قراءة "إسنادية" [للأقوال]

يبدو لنا أن دراسة لسانية عامة للخطابات المنقولة، من قبيل "س يقول إن ك" ينبغي أن تتكئ على التمييز الذي جاء به بور رويال لأسباب فلسفية. يجب التمييز بصورة ممنهجة بين التمثيلين الإسنادي والجهي، اللذين قمنا بإبرازهما بخصوص المثال الخاص لبور رويال. ضمن التمثيل الإسنادي، يمكننا أيضاً أن ندرج تقسيماً فرعياً. فقد يتعلق الأمر بوصف الجملة القضائية كـ، بالسلب أو الإيجاب، من خلال نسبة خصوصية قولها إلى شخص ما يكون على قدر من المكانة أو الحماقة التي يتصف بها س (نلاحظ أن الاستدلال بالسلطة الموجّه إلى تبرير ك، يفترض مسبقاً أيضاً وصف س بالجودة). ولكن يمكن أن يتعلق الأمر كذلك بوصف س، بالجودة أو الرداءة، بأن ننسب إليه كونه قال ك. هذان الوصفان في نظرنا يدخلان في تكوين محتوى الملفوظ من منظور القراءة الإسنادية، وسنصفهما من خلال المصطلحات الحجاجية (سنقترح لاحقاً المعالجة الحجاجية نفسها لزاوية النظر). مقترحنا يفضي إذن إلى عدم الإقرار بالاستعمال الميتالغوي للفعل "قال"<sup>13</sup>، حتى ولو كان هذا الفعل يعتبر غالباً النموذج الأمثل لميتالغوة ملازمة لجوهر اللغة.

فالتمثيل الموسيقي عاجز عن التفرقة بين القراءة الجهمية (سلطة التعدد الصوتي) والقراءة الإسنادية (خصوصاً الاستدلال بالسلطة) لأنها تطابق بين فعل التكلم "من خلال" الفلاسفة، وفعل إسناد الخطاب إلى الفلاسفة. و[عليه] نأذن لأنفسنا بالتأكيد المشدّد على هذه النقطة باستعادة مثال مصنّفات القرون الوسطى، الذي تمت الإشارة إليه في كتاب "القول والمقول"؛ فإحالة مؤلفيها المتواترة إلى قدماء الفلاسفة تتناسب مع سلطة التعدد الصوتي، لا الاستدلال بالسلطة (رغم ما يقوله الديكارتيون عن المدرسين، حين يؤاخذونهم على ذلك).

وعليه، فإن هذه الطريقة في التعاطي، لا تهدف إلى الاستغناء عن الدليل "العقلاني" الذي يبقى —خلافاً لما يعتقد — ضرورياً في بلاغة القرون الوسطى، بجانب الإحالة إلى النصوص القديمة والنصوص المسيحية. فدورها

ينحصر في ربط الكلام الآتي بخطابات مبجلة: عندما نزعم له مقبولية هذه الخطابات وحدها، فإننا نمحو منها ما يمكن أن يوجد فيها من طابع إيهامي في تولي دور الكلام. وهذا ما لا يحدث في الاستدلال بالسلطة، فهذا [الاستدلال]، عندما ينقل كلام أعلام موثوقين، يكون بصدد إسناد خطابات إلى أشخاص، موظفاً هذا الإسناد لغايات البرهنة. بينما يستخدم اللجوء إلى سلطة التعدد الصوتي فقط لتلوين خطاب المتكلم بواسطة الإرجاء نحو خطاب الآخر، يسعى الاستدلال بالسلطة إلى فرض الخطاب المتكلم به، باستنتاج صوابه من صواب خطاب مثيل.

## 2- التصور الثالثي<sup>14</sup> للتعدد الصوتي:

كما نتمثله حالياً، يمثل تصور التعدد الصوتي الذي عرضناه في الفصل الأخير من "القول والمقول" Le dire et le dit، الصيغة العامة التي تعدّ سلطة التعدد الصوتي تحقيقاً خاصاً لها. من الناحية التقنية، يقتضي هذا التصور -كما أسلفنا- تقديم الدلالة بواسطة مجموعة ثلاثيات. كل عنصر من الثلاثية يتضمن تعييناً لمحتوى، زيادة على تحديد لموقف المتكلم من المحتوى، وأخيراً تمييز الجهة المسماة "متلفظ". هذا المصطلح الثالث هو ما يطرح إشكالية، لذلك سنبدأ الآن بتبرير وجوده، ثم تحديد طبيعته.

قد يبدو، حقاً، غير طبيعي التساؤل عن وجود شيء لم نقم مسبقاً بتحديد طبيعته. لكننا مع ذلك، نعتقد أن بالإمكان الاكتفاء بتوصيف مؤقت، لإثبات بديهية وجود "المتلفظ"، دون أن نحسم في مسألة دلالة المفهوم هل هي زاوية النظر، بمعنى الموقع الذي منه يتحدد التمثيل المكوّن للمحتوى، أو بوصفه الأصل، أو المصدر الذي أخذ منه المتكلم المحتوى، أو أخيراً، باعتباره ضامن مقبولية المحتوى.

لجمع هذه الخيارات الثلاثة، يكفي في الوقت الحالي، أن نعلن بنوع من التجاوز، المتلفظ "مسؤولاً" عن المحتوى، وهو المصطلح المستعمل غالباً في الأدبيات اللسانية (وفي يوميات الناس عامة)، والذي يتمتع بمزية إعفاء من يستعمله من المسؤولية (وإن كان في يوميات الناس العامة، يُسمح بإدانة الشخص الذي يطبق عليه)

من أجل إظهار ضرورة القبول، بوجود المسؤولين الثوالت، إلى جانب المواقف والمحتويات، ينبغي أن نبرز قصور التوصيف الدلالي الذي لا يدرج إلى جانب المحتوى (كما صنعنا في كتاب: "القول وعدم القول") سوى موقف المتكلم، ويدمج الطرف الثالث الذي نسميه "مسؤولاً" في داخل "الموقف". نذكر الآن بالمواقف الثلاثة التي يمكن أن يتخذها المتكلم حيال المحتوى

الأول: هو أن "نقرّ" أو "نتكفل بمسؤولية" المحتوى، جاعلين من تبليغه موضوعاً للملفوظ، أي، ضمن إطار اللسانيات الحجاجية، مفصلته مع خطاب آخر. من المؤكد أننا نغري بمماهة هذا الموقف مع فكرة تعيين المتكلم بوصفه أصل المحتوى: "أن تقرّ" قد ترادف قبول "المسؤولية" (كما تحياً لديكرو أن يقول ذات مرة، إن المتكلم

يتمهني "مع المتلفظ). يحدث التلاعب هنا بغموض عبارة "يتكفل بمسؤولية..."، التي يمكن أن تعني في الوقت نفسه: اعتبار [طرف ما] مسؤولاً عن فعل تم إنجازه، وقبول القيام بفعل آخر لما ينجز.

لكن لو أخذنا بالمدلول الخطابى لعبارة "التكفل بمسؤولية..." والذي سبق وأن أعطيناه لهذا المصطلح (جعل المحتوى قاعدة للخطاب)، واستبعدنا المفهوم السيكلوجي له، يغدو واضحاً أن المتكلم يمكنه أن يتكفل بمسؤولية تمثيل ما، لا يصرح بأنه هو مصدره. وهذا ما بينته كاريل carel (2008)<sup>15</sup> في دراستها لبنية الملفوظ "يبدو أن ك". المتكلم الناطق بهذه العبارة يمكنه أن يقرّ المحتوى المعبر عنه في ك (يبدو أن الجو جميل، ينبغي إذن أن نخرج) غير أنه في الوقت نفسه لا يتحمل مسؤوليته، بل يلقيها على شخص آخر.

الموقف الثاني الممكن في نظرنا، هو الذي يتعلق بوجه خاص بالمحتويات المفترضة مسبقاً؛ وهو الموقف الذي نسميه "الموافقة"، ويقتضي أن يوضع المحتوى خارج الخطاب، وأن يرفض اتخاذه موضوعاً محتملاً للمناقشة. هنا أيضاً، قد يبدو معقولاً اختزال هذا الموقف إلى مجرد تحديد لـ "مسؤول ما". يكفي أن نقول (وهذا ما كان معتمداً غالباً منذ فريج<sup>16</sup> Frege، ولكن ليس من طرفه) أن المحتوى المعطى ينسب إلى مجهول-متلفظ [ON-énonciateur]، إلى نوع من المشهورات أو الصوت الجماعي، وأن هذه النسبة تستوعب موقف الموافقة. لكن أمثلة كثيرة تناقض هذه المماهة، ومنها على وجه التخصيص هذا المثال الذي أشار إليه، منذ زمن بعيد ريكاناتي Recanati. فلكي نفسر السلوك القلق والعصبية عند شخص ما، يمكننا، دون تعقيد إبداع كبير، إطلاق فرضية: ينبغي أن يكون قد توقف عن التدخين حديثاً. وحين نصنع ذلك، نفترض مسبقاً أنه كان مدخنًا. على أن ذلك لا يستلزم البتة أننا نحيل إلى وجهة نظر ما مقبولة، كان الشخص موضوع الحديث وفقاً لها، مدخنًا. وإذا كان هنالك من وجهة نظر مقبولة يحيل إليها المتكلم الناطق بالملفوظ، فهي تلك التي يعتقد بحسبها أن ترك التدخين في العموم، يكون شاقاً تحمله من الناحية النفسية.

الموقف الثالث الذي فرزناه هو "الاستبعاد". إنه موقف المتكلم الناطق بملفوظ منفي "لا-س" مسلط على المحتوى س (لحديث عن أمثلة من هذا النوع، نفترض مقبولة التصور "الأصواتي" للنفي<sup>17</sup>). كما كان الأمر مع المواقف الأخرى، نرغب هنا في إظهار موقف الاستبعاد بواسطة تأشير ما على المسؤول عن س، وبالتحديد من خلال الإشارة الدنيا إلى أن المعنى ليس المتكلم الناطق بالملفوظ المنفي. حقا إن هذا هو الحال غالباً، لكننا لا نرى لماذا ندرج في اللغة هذا البعد النفسي البديهي، الذي لا يستطيع أحدنا بموجبه أن يخالف نفسه. والأحرى أن لاشيء يبدو مانعاً لنا من الإفصاح عن خطأ اعتقاداتنا الشخصية، سواء الاعتقادات التي أخذنا بها ماضياً، أو تلك التي لا زلنا نأخذ بها في لحظة التكلم، والتي نتحكم في قولنا: أنا لست دائماً موافقاً على رأيي.<sup>18</sup>

يبدو أن الأمثلة الثلاثة التي أوردناها تظهر أن المتلفظ، أو "المسؤول"، الحاضر في كل واحد من الثلاثيات المكونة للدلالة، لا يمكن أن يتم إدماجه في الموقف. ولكي نحافظ على تصورنا للدلالة بوصفها ثالوثا (موقف، "متلفظ"، محتوى)، يجب علينا أيضا أن نقسّر لماذا نموضع المتلفظ خارج المحتوى.

المشكلة معقدة بفعل أن بعض ملفوظاتنا، مثل تلك التي على نمط "حسب س، ك"، تبدو كأنها تجسّد تمثيلا خاصا لظاهرة، من ضمن تمثيلات أخرى لهذه الظاهرة. فالملفوظ: "حسب ناقد لوموند le Monde، الفيلم الأخير لـ Woody Allen<sup>19</sup> إخفاق تام" يمثل "وجهة نظر" حول وضعية (الفيلم الأخير لـ و. آلن) والتي يمكن أن تُرى بألف طريقة أخرى. على أن من يقول "وجهة نظر"، بالمعنى الذي أعطيناه توّا للعبارة، أي معنى التمثيل الممكن، يفترض في الوقت نفسه [وجود] "زاوية نظر" - وهو تصور مختلف، يصعب تمييزه من الأول، ومن عبارة اللغة العادية "وجهة النظر". قد يتعلق الأمر بطريقة ما في النظر [إلى الأمور]، مقدمة في مثالنا بوصفها صادرة عن الناقد السينمائي لجريدة لوموند، والتي تحدّد ما تم النظر إليه. هذه الملفوظات، والتحليل الذي ذكرنا به للتو، تكتسي أهمية خاصة عندنا، بما أنها تبدو - وألح على هذه الـ "تبدو" - ممّدة لنا بالكيان الثالث المكون للدلالة تلقائيا، المكون الممايز، في نظرنا للمواقف والمحتوى على السواء. قد يتعلق الأمر بـ "زاوية النظر"، التي تُقدّم وفقها الوضعية في الملفوظ.

هذا الحل خلافا لما تقدّم غير مقبول عند الآخذين بنظرية الكتل الدلالية TBS، ذات المنزع الحذري في رفض إدماج العناصر الإخبارية في المعنى. [ذلك] أن قبولنا بكون بعض المركبات الاسمية تؤدي وظيفة تعيين أفراد، أو مجموعات أفراد لها نفس رؤيا العالم، يفضي إلى إدخال ما هو إخباري صرف إلى [بنية] المعنى، سيما وأن "زاوية النظر" يكون حصان طروادة لهذا الاقتحام. لا نستطيع أن نتبنى أطروحة أن المعنى حجاجي صرف، والقبول في نفس الوقت بأن عبارة "ناقد لوموند" تعيّن ذاتا من شأنها أن تملك "وجهة نظر" حول الأفلام التي تشاهدها، باعتبار أن لها نفسية [خاصة] وآراء سياسية، ومكانة اجتماعية.

لا شك لدينا في وضوح فكرة أن الناقد السينمائي لـ "لوموند" يملك آراء سياسية، ويتمتع بمكانة اجتماعية [في الواقع]. ما نطرحه هو أن هذا ليس الموضوع في الملفوظ: حسب ناقد لوموند، الفيلم الأخير لـ Woody Allen كان إخفاقا تاما. إن الوصف المحدّد "ناقد لوموند" يجعل بكل تأكيد إخفاق الفيلم نسبيا، لكن دون أن ينسب حكم الإخفاق إلى مصدر ما. ننبّه في هذا السياق إلى أننا في غنى عن معرفة صحافي لوموند الذي يحرّر المقالات حول السينما، لفهم الملفوظ المعطى كمثال، وأن كل ما يعنينا، للقيام بتفسير سليم، هو أن يكون ناقدنا في لوموند. إذا كان هناك تنسيب للإخفاق، فمرّدّه فقط لكون عبارة "ناقد لوموند" تعمل في عبارة: كان إخفاق

تاماً،[وتعطينا]: قد أصبح معروفاً أن الفيلم الأخير لودوي آلن لا يروق لناقد لوموند. زاوية النظر ينبغي أن تدمج في المحتوى.

ينبغي الإشارة الآن إلى الكيفية التي يمكن بها لنظرية الكتل الدلالية معالجة ملفوظ من هذا الصنف. بعد أن نلتمس من القراء العذر على هذه الإيماءة السريعة إلى إطار نظري يتعذر عرضه هنا (العرض الشامل لنظرية الكتل الدلالية، رغم بعض التغييرات في الجهاز الاصطلاحي، ينظر في: كاريل وديكرو (1999) Carel et al<sup>20</sup> Ducrot (1999)، نذكر أن نظرية الكتل الدلالية تنظر إلى المحتويات بوصفها "عمليات حجاجية"، أي بوصفها سلاسل من الملفوظات المربوطة بواسطة رابط. في مثالنا، يمكننا تقديم الربط بين زاوية النظر ووجهة النظر بواسطة تسلسلات من "إذن"، التي لا تسم، حسب منظورنا للتسلسل الحجاجي، الجمع بين مفهومين مستقلين، بل التعالق الدلالي بين عبارتين، تدل كل منهما من خلال الأخرى. فيما يخص المثال المعالج هنا، قد نصف محتوى الملفوظ بواسطة تسلسلات من قبيل: "ليس فيه إبداع، إذن مصيره الإخفاق"، أو أيضاً: "مكتوب بطريقة مبتذلة، إذن مصيره الإخفاق"، إلخ، التي يفترض أنها تطابق تصور ناقد سينمائي مثقف للأفلام غير الناجحة، أي المطابقة لمحتوى الملفوظ.

يلزمنا الآن أن نحاول تمييز هذه الجهة التي أسميناها مؤقناً، "المتلفظ" تارة، و"المسؤول" تارة أخرى. بناء على ما تقدّم لا يمكن أن يتعلق الأمر بـ"زاوية النظر"، ما دمنا قد أدرجناها في داخل المحتوى. من جهة أخرى، إننا حين نقول إن عبارة "حسب ناقد لوموند" تميّز زاوية نظر حول السينما، وطريقة نظر للنجاح السينماتوغرافي، وبالتالي تشرط الحجاج المكون - حسب وجهة نظرنا - للمحتوى ("الحجاج الداخلي" في اصطلاحنا، على وجه التخصيص). لنترك جانباً هنا أيضاً بعض التأثيرات التي نريد إدماجها في دلالية الملفوظ. وهي تلك التي لها تعلق بطريقة إدراج المحتوى في العالم المعرفي للمتكلم (نستعمل هذه العبارة الالتفافية لتجنب مفردات من قبيل "مصدر" أو "أصل"، التي هي أقرب إلى الفهم، لكنها كما سنرى لاحقاً، لا تتطابق مع ما نحن بصدد قوله)، بما أن هناك أسباباً مختلفة تجعل القارئ يعتبر فيلم وودي آلن مخففاً، بمنظور ناقد لوموند. فربما اتكأ على حكم الناقد، الذي قرأ مقاله، أو عرف مضمونه عن طريق شخص حدّثه عنه، وقد يكون ممكناً أيضاً أن يكون المتكلم قد سلّم بـ"الفشل الثقافي" للفيلم بوصفه أمراً بديهياً، أو معطى مقرر (هذا التفسير الأخير يكون وجيهاً إذا تضمن الملفوظ موجّه ضرورة، على نحو قولنا: إن الفيلم الأخير لـ وودي آلن، حسب ناقد لوموند، لا يمكن إلا أن يكون إخفاقاً تاماً). في كلتا الحالتين المحتملتين، يعبر عن فكرة الإخفاق من خلال زاوية النظر نفسها. على أن ما نريده تحديداً من خلال مفهومنا لـ"المتلفظ المسؤول"، هو أن نبرز هذا التنوع في الاحتمالات.

ما هي طبيعة هذه الجهة الأخيرة؟ إنه لمن المغري- والصيغ الأولى لنظرية التعدد الصوتي لم تقاوم دائما هذا الإغراء- أن ننظر إليها بوصفها المصدر الذي أدخل المحتوى في ذهن المتكلم، أي بوصفها الذات الفردية، أو مجموعة الذوات الفردية، التي تمثل للمتكلم مصدر هذا المحتوى. هذا هو الطريق الذي اتبعته مختلف التصورات حول البدهة. هذا الطريق ممنوع علينا للسببين السابقين نفسيهما، اللذين منعانا، كما مررنا سابقا، من وصف زاوية النظر باعتبارها موقفا يتخذه ملاحظ فرد [بعينه]. [السبب] الأول هو أن خيارنا الإستمولوجي المضاد للمرجعية لا يسمح لنا، بعد أن استبعدنا إخبارية كل ما له الصفة التمثيلية، في [بنية المعنى]، أن نقبل الوجود الموضوعي للمعطيات التي تخص الجهاز التلفظي- وهذا ما لم يكن ممكنا تجنبه لو أننا نظرنا إلى المتلفظين بوصفهم ذواتا فردية، أو مصادر، أو أصولا للمحتويات. [السبب] الثاني، هو أن العبرة من الناحية الدلالية ليست بالنظر إلى الهويات الفردية للمتلفظين، أو بما إذا كان الأمر يتعلق بهذا الشخص أو ذاك الحاضرين في وضعية الخطاب، بل بالطريقة المخصصة التي يؤدون بها الدور العام المسند إليهم. نعدّ هذا الدور شبيها بدور الضامين، ونطلق تسمية "أشخاص" على صنف الضامين الذين يلجأ إليهم (مصطلح "شخص" يعوض بداية من هذا الموضع، في هذا البحث على الأقل، مصطلح متلفظ أو مسؤول)

في مثال بور رويال، عندما يقرأ قراءة جهية، أي بوصفه حالة من حالات سلطة التعدد الصوتي، لا يوجد تبعا لذلك تلميح لأي من الأفراد المختلفين المعينين بواسطة كلمة "فيلسوف"، ولا من باب أولى للمجموعة الاجتماعية التي يكونونها، ولكنه [تلميح] لاختيار طريقة في الكلام، لنبرة صوت (انظر التعريف القواعدي لمفهوم "نبرة الصوت" في مقال ليكانو Lescano ضمن هذا العدد<sup>21</sup>)، وأطروحة العلاقة السببية بين الطبيعة الداخلية للأجسام واتجاهها في السقوط نحو الأسفل، تقدّم بـ "نبرة الصوت" هذه (أن يقوم المتكلم في مثال بور رويال من جهة أخرى باتباع هذا الشخص الذي يُسمَع كلامه، سيكون في منظورنا العام، محسوبا على موقف التكفل بالمسؤولية). ومثل ذلك، فالملفوظ: "حسب ناقد لوموند، كان الفيلم الأخير لودوي آلن إخفاقا تاما" في أبسط قراءة ممكنة له، يقدّم إخفاق الفيلم من وجهة نظر النقد الثقافي، بوصفه مصدقا عليه من جهة أخرى غير المتكلم الناطق به. وهو ما ينطبق أيضا على الملفوظات من قبيل: "يبدو أن لك" التي سبق تناولها: إنها تستعمل لإقرار لك من خلال جعل شخص آخر يتبناها. في الحالات الثلاث التي ذكرنا بها للتو، سنقول إن الشخص، بالمدلول التقني، هو: [الضمير الغائب] هو، أو الشخص الثالث. قد يكون أيضا ضامن المحتوى هو المتكلم ذاته، في دوره كمتكلم، كما يحدث في التعجب، حيث يكون القول مقدما بوصفه شاهدا على صحة ما يقال (اسم الصوت: آي! مثلا، يؤكد صدقا أو كذبا، بمجرد التلفظ به، حقيقة المعاناة التي تمثل محتواه). سنقول عندئذ إن الشخص المؤدي وظيفة الضامن هو المتكلم، محالا إليه بالاختصار ل (L).

سنشير مجرد إشارة فقط إلى مشكلة معقدة، دون أن نعالجها حقاً، وهي المتعلقة ببنيات من قبيل: "ق ما مادمت أنا الذي يحدثك". لا يبدو لنا من الضروري رغم [ما يدل عليه] الظاهر، أن نقول إن ضامن ق هو ل، ذلك أن المتكلم نفسه لا يرى أن كلامه الشخصي هو الذي يشهد على صحة ق. نميل أكثر إلى القول بأن الأمر يتعلق بطلب موجه إلى المرسل إليه، ليكتفي بتلفظ المتكلم لقبول ق. نحن نطلب منه إذن أن يكتفي، لإثبات ق بدوره، وتبنيها كقناعة خاصة به، بضامن يكون حسب وجهة نظره الشخص الغائب: هو. سنقوم أيضاً الآن بتمييز شخص ثالث [آخر]، هو العالم. نقول أحياناً شيئاً ما لأن "الأمر هو هكذا". فكثير من الملفوظات العلمية في أفواه غير العلميين خاصة، تدرج ضمن هذا الصنف، وكذلك الأمر بالنسبة لكثير من إثباتاتنا اليومية. إذا قلت: الجو جميل، يبدو أن "الأمر" هي التي تثبت أنني على حق فيما قلت (نقول طبعاً: يبدو بحكم أن المحتوى: [هو] جميل، الذي نصنفه ضمن الصنف الحجاجي، ويحتوي في بنيته الدلالية على عدد من "إذن"، وعدد من "مع ذلك"، ليس بكل تأكيد من ذلك الصنف من الأشياء التي يمكن أن يشهد عليها الواقع).

يفرز ليكانو زيادة على ما تقدم شخصاً رابعاً، هو "الشاهد"، ويرتكز في هذا على معايير لسانية متعلقة بصيغ الدحض الممكنة للملفوظات التي تسند دوراً لهذا الشخص. سنؤكد هنا مثله، على المعطى السردياتي الذي يتدخل بموجبه الشخص الشاهد ربما في نمط معين من المسردات. يتعلق الأمر بالملفوظات المسندة بشكل صريح لسارد ("أنا")، الذي يجمع بين كونه واحداً من شخصيات القصة المروية من ناحية، وكونه ليس سوى شخصية ثانوية: إنه شاهد القصة كاملة، أو جزءاً منها، دون أن يتدخل فيها، إن شئنا أن نتكلم بوضوح. ولنقل إنه يجسّد شخص الشاهد، ولنتساءل عن الأسباب التي دعت الكاتب إلى اتخاذه وسيطاً في عرض قصته. لا يتعلق الأمر [هنا] بإضفاء صبغة ذاتية على المسرد، بمنحه إياها كون شخص السارد بطلاً لها. سنقترح على غرار استهلالية "مادام بوفاري"، التي طالما حللها النقد الأدبي،<sup>22</sup> حيث أن جعل السارد رفيق دراسة لـ "شارل بوفاري"، رمى أيضاً إلى إقحام الشاهد [في القصة]، الشاهد الذي تبقى أهميته غامضة، ما دامت تفاصيل القصة في العموم، لا تمثل لديه موضوع تجربة.

لن نفيض أكثر في [تناول] الضامين والأشخاص. فمقال ألفريدو ليكانو، في هذا العدد، يعرض ويؤشكّل هذا المفهوم، من خلال الإضافة الممثلة في إشارته للمعايير اللسانية، التي تفصل فيما إذا كان هذا الشخص أو غيره حاضراً [في الملفوظ]. نريد بكل بساطة في الختام، أن نذكّر بالفكرة الجوهرية التي تتحكم في منظورنا الراهن للتعديد الصوتي. فكرتنا هي أن ندرج في [بنية] الدلالة، إلى جانب مواقف المتكلم والمحتويات، جهة ثالثة، لا تكون شأنها في ذلك شأن الجهتين الآخرين، ذات طبيعة مرجعية، ولا يمكن النظر إليها بوصفها تلميحا لأفراد

[حقيقيين]. إنها تسم فقط طريقة ما في ضمان صحة القول، أو نبرة صوت ما في تقديمه، وما يتعلق معهما من تطلب نبرة صوت لدحضه.

### مراجع المؤلف:

- ARNAULD, A. & NICOLE, P., 1662/1978, La logique ou l'art de penser, Paris : Flammarion.
- BERRENDONNER, A., 1981, Eléments de pragmatique linguistique, Paris : Editions de Minuit.
- CAREL, M., 2008, « Polyphonie et argumentation », Birkelund, M., Mosegaard Hansen, M.-B. &
- Noren, C. (éds.), L'énonciation dans tous ses états. Mélanges offerts à Henning Nölke, Bern, Berlin, Bruxelles, Frankfurt am Main, New York, Oxford, Wien : Peter Lang, 29-46.
- CAREL, M. & DUCROT, O., 1999. « Le problème du paradoxe dans une sémantique argumentative », Langue française n° 123, p. 6-26.
- DUCROT, O., 1972, Dire et ne pas dire, Paris : Hermann.
- DUCROT, O., 1984, Le dire et le dit, Paris : Editions de Minuit.
- HENRY, P., 1977, Le mauvais outil, Paris : Klincksieck.
- VIGNY, A. de, 1832/2008, Stello, Paris : Flammarion.

\* - عنوان المقال الأصلي:

Marion Carel, Oswald Ducrot, « Mise au point sur la polyphonie », *Langue française* n° 164 (4/2009), pp. 33-44, Armand Colin.

\*\* - ماريون كاريل Marion Carel (1963-.....) باحثة متخصصة في علم الدلالة ودراسات الحجاج، واللسانيات التلغرافية. أستاذة محاضرة بمدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، عضو في مركز الأبحاث حول الفنون واللغة. صدر لها: علم الدلالة الحجاجي (بالاشتراك مع أ. ديكرو) *La semantica argumentativa*, 2006، التضافر الحجاجي - المعجم والخطاب والكتل الدلالية *L'entrelacement argumentatif. Lexique, discours et blocs sémantiques*, 2011.

- أوزوالد ديكرو Oswald Ducrot (1930-.....) لساني فرنسي، أستاذ مبرز في الفلسفة، عمل سابقاً في المركز الوطني للبحث العلمي CNRS بفرنسا، يشغل حالياً منصب مدير الدراسات بمدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (EHESS) بباريس. للباحث عدة أعمال حول التلغظ و الحجاج في اللغة، والتعدد الصوتي. من أشهر أعماله: الدليل والقول *La Preuve et le dire*، البنيوية في حقل اللسانيات *Le Structuralisme en linguistique*، أن نقول ولا نقول *Dire et ne pas dire*، مبادئ في الدلالة اللغوية *Principes de sémantique linguistique*.

القول والمقول Le Dire et le Dit ، السلام الحجاجية Les Échelles argumentatives ، كلمات الخطاب Les Mots du discours (مع آخرين)، الحجاج في اللغة L'argumentation dans la langue (بالاشتراك مع ج. ك. أنكومبر)، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان Nouveau Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage. (بالاشتراك مع ج. م. شايفر)

<sup>1</sup> - تحت عنوان: Esquisse d'une théorie polyphonique de l'énonciation، تصور أولي لنظرية تعدد صوتي تلفظية. ينظر المرجع المذكور في المتن: édition de minuit, paris, 1984, pp 171-233

<sup>2</sup> - تعد نظرية الكتل الدلالية صيغة تقنية مطورة من نظرية الحجاج في اللغة، كونها تحمل أجوبة على الإشكالات التي طرحتها "نظرية المواضع" كما وضعها ديكر و أنكومبر. ومن هذا المنظور يمكن اعتبارها أكثر من مجرد تحسين تقني لنظرية الحجاج في اللغة، لأنها لم تقتصر على اقتراح أدوات شكلانية جديدة لحساب المعنى فحسب، بل تعدت ذلك لتجذير الرؤية الفلسفية له. وعليه فإن الجانب الأكثر إثارة للانتباه في هذه النظرية، هو تمسكها بمبدأ المحايثة العزيز على البنيوية اللسانية؛ فالمعنى اللغوي وفق هذه النظرية، يضبط بطريقة مستقلة عن أي مؤثر خارجي (السياق) بواسطة نظام اللغة، وعملية التدليل لا تفعل سوى العناصر ذات الطبيعة اللغوية الخالصة. فالكلمات لا تحيل إلى محتويات معرفية، بل إلى خطابات حجاجية افتراضية، والملفوظات لا تصف حالة الأشياء في الواقع، لكنها تستنفر خطابات حجاجية مجسدة. (ينظر: CAREL, M. & DUCROT, O., 1999. « Le problème du paradoxe dans une sémantique argumentative », Langue française n° 123, p. 6-26.)

<sup>3</sup> - نظرية الحجاج في اللغة والتي تسمى أيضا نظرية التداولية المندمجة، نظرية دلالية لا صدقية "تسلم بأن المعلومات المفيدة لفهم الأقوال عند التواصل هي حجاجية لا إبلاغية" والحجاج المقصود في هذه النظرية هو الحجاج الفني، لا الحجاج العادي أو الخطابي. فالأول حسب أقطاب هذه النظرية، هو "مجموعة من الترتيبات والاستراتيجيات التي يستعملها المتكلم في الخطاب قصد إقناع سامعيه. وتعتبر المظاهر الخاصة بالحجاج أثرا من آثار الخطاب ولا يبحث لها عن صلة باللغات الطبيعية" أما الحجاج الفني، ف"يعني... صنفا مخصوصا من العلاقات بين المضامين الدلالية تتحقق في الخطاب وتكون مسجلة في اللسان، وتتميز العلاقة الحجاجية بكونها درجة أي إنها تربط سلام" موشر. جاك وروبول. آن: القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الباحثين، ط2، دار سيناترا للنشر\_المركز الوطني للترجمة، تونس 2010، ص 92-93

<sup>4</sup> - المثال في النص الأصلي: *Pierre a cessé de fumer*

<sup>5</sup> - ينظر المرجع في قائمة مراجع المؤلف في آخر البحث

<sup>6</sup> - يميز ديكر و بين النفي الوصفي والنفي الميتالغوي، الذي يسميه أحيانا الجدالي، بكون الأول "يمثل" إثباتا لاحتوى سالب دون إحالة على إثبات منقضى له ""، وكون الثاني "" يوافق عملا قوليا للنفي فيرد على أنه دحض لقول موجب يناظره "" (المبحوث. شكري: إنشاء النفي و شروطه النحوية والدلالية، د ط، مركز النشر الجامعي - كلية الآداب و العلوم الإنسانية منوبة، تونس 2006، ص 241-242)

<sup>7</sup> - يتم التمييز بين مفهوم الحوارية ومفهوم الأصواتية عادة عند المشتغلين بالدراسات التداولية المهمة بظاهرة الالتجانس الخطابي، لأن الحوارية وهي مفهوم وضعه م. باختين (M.Bakhtine) لها مدلول خطابي اجتماعي وثقافي، فهي تهتم برصد مظاهر حمل الخطاب الواحد لخطابات متعددة، على مستوى الإحالة السياقية المقامية، ولا تهتم بوسمها في ملفوظات النص، بينما تهتم الأصواتية -ولا سيما اللسانية- التي وضع أسسها أ. ديكر (O.Ducrot) برصد واسمات الأصوات اللغوية على مستوى الملفوظات. لذلك تعنى الأولى بالخطاب المستحضر، وبالتشكيلات الخطابية المستعادة في النص في شكل اعتقادات ومعارف مشتركة، في حين تعنى الثانية أكثر بالمضمرات، والافتراضات المسبقة، ووجهات النظر الثابتة في الملفوظات، كالملفوظات المنفية، والأسئلة البلاغية، وتلك المتضمنة في الجمل المركبة القائمة على الربط السببي أو الاستنتاجي، أو الإضرائي... وغيرها. (بشير دردار، الكتابة ورهانات الإقناع مقارنة تداولية لرسائل الجاحظ من خلال مفهوم التعدد الصوتي، رسالة دكتوراه مخطوطة، نوقشت بجامعة أبي بكر بلقايد، جوان 2013، ص 108-109)

<sup>8</sup> - عرض ديكر هذا التصور دون أن يستخدم مصطلح "التعدد الصوتي" polyphonie، في الفصل الأول من هذا الكتاب، تحت عنوان: Implicite et présupposition، المضمر والافتراض المسبق. ينظر المرجع المذكور: 1972, Paris : Hermann. pp 1-24

<sup>9</sup> - ترجمة ل: lieu commun، وهو مصطلح مرادف ل: topos، ويحيلان نظريا إلى " صيغة خطابية لنمط من الحجة" (شارودو. ب. ود. مانغونو: معجم مصطلحات تحليل الخطاب، ترجمة: صمادي حمود وعبد القادر المهيري، د ط، منشورات دار سيناترا: المركز الوطني للترجمة، تونس 2008، ص 559). ويراد به هنا: المفهوم المعتمد، المعترف به.

<sup>10</sup> - ترجمة ل: actes illocutoires، وهي لطفه عبد الرحمن. وقد تباينت ترجمات الباحثين العرب لهذا المصطلح ونظيره: (Acte locutionnaire, Acte, perlocutionnaire)، وفيما يلي بعض هذه الترجمات وأصحابها: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني (عمل القول، العمل المتضمن في القول، وعمل التأثير بالقول)؛ عبد القادر قنيني (فعل الكلام، قوة الكلام، لازم فعل الكلام)؛ المبخوت. شكري (العمل القول، العمل في القول، عمل التأثير بالقول)؛ صابر الحباشة (العمل القول، العمل اللاقولي، عمل التأثير بالقول) محمد يحياتن (الفعل اللغوي، الفعل الإنشائي، الفعل التأثيري)؛ (الفعل الكلامي، الفعل التكلمي، الفعل التكلمي) منذر العياشي (العمل الكلامي، العمل الكلامي التحقيقي، عمل الأثر غير المباشر للكلام).

<sup>11</sup> - الإحالة هنا إلى مفهوم حجة السلطة l'argument d'autorité. وتعزف السلطة في منظور تحليل الخطاب، و في ميدان الحجاج تحديدا بأنها قبول وجهة نظر أو معلومة على أساس السلطة "إن كان معترفا بها لا على أساس مطابقة الملفوظ للأشياء ذاتها". و تتجلى السلطة خطابيا في الخطاب المستحضر خاصة في صورتين؛ صورة السلطة المظهرة من خلال "الشفرات السيميولوجية المتنوعة (تعبيرية، سلوكية/ لباسية)"... و صورة السلطة المستشهد بها -و هي التي تعنيها هنا- و "عملها تقوية خطاب يقوله متكلم مك1 لإضفاء مشروعية، أمام مخاطب مك2، على قول أو طريقة عمل بإرجاعهما إلى مصدر يعتبر كفيلا بإضفاء تلك المشروعية. و يمكن أن يكون هذا المصدر موضوع إحالة ظاهرة... و يمكن للمتكلم أن يكتفي بمجرد تلميح إلى خطاب سائد مشهور أو متسم بخبرة" (ينظر للتفصيل: ب. شارودوود، د. مانغونو: معجم تحليل الخطاب، م.س، ص 86-87).

"أنواع السلطة التي يمكن استدعاؤها [في الخطاب] شديدة التنوع، فأحيانا تكون "الرأي الجامع عليه" أو "الرأي العام"، وأحيانا تكون

بعض فئات الناس كـ"العلماء" و"الفلاسفة" و"رجال الكنيسة" و"الأنبياء"، وأحيانا أخرى تكون السلطة غير مشخصة كـ"الفيزياء" أو "المذهب" أو "الدين" أو "الإنجيل"، وفي بعض الأحيان قد يتعلق الأمر بسلطات معينة بأسمائها" (Perelman, Chaim et Obrechts Tyteca, Olga. 1970 (1958): *Traité de l'argumentation. La nouvelle rhétorique*. Bruxelles : Éditions de l'Université de Bruxelles ,p413)

<sup>12</sup> - الجهة أو الجهة تتعلق "بمحمل ما يقوله الملفوظ: فهي جزء من إطاره العام؛ وفعلا فالمناطق واللسانيون اعتبروا في كثير من الأحيان أنه من الضروري التمييز في عمل التلفظ، بين محتوى تمثيلي يسمى أحيانا dictum، وما يتوخاه المتكلم من موقف إزاء هذا المحتوى (وهو ما يسمى modus أو modalité). (ديكرو، أنزوالد - شافار، جان ماري، المعجم الموسوعي الجديد في علوم اللغة، ترجمة عبد القادر المهيري - حمادي صمود، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا للنشر، د ط، تونس، 2010، ص583)

<sup>13</sup> - أي القول بوجود شخص حقيقي صدر عنه الكلام

<sup>14</sup> - ترجمة لـ: TRIADIQUE، وفضلناها على ثلاثي، لكونه كلمة "ثالوث" دالة على الوجود التلازمي للعناصر الثلاثة المكونة له، وهو ما يحيل إليه تصور التعدد الصوتي المعروض هنا.

<sup>15</sup> - CAREL, M., 2008, « Polyphonie et argumentation », Birkelund, M., Mosegaard Hansen, M.-B. & Noren, C. (éds.), *L'énonciation dans tous ses états. Mélanges offerts à Henning Nølle*, Bern, Berlin, Bruxelles, Frankfurt am Main, New York, Oxford, Wien : Peter Lang, 29-46.

<sup>16</sup> - فريدريك لودفيج غوتلوب فريج (1848 - 1925) رياضياتي ومنطقي وفيلسوف ألماني. يُعدّ أشهر من اهتم بمنطق الرياضيات الحديثة والفلسفة التحليلية. كان لعمله تأثير كبير في تأسيس فلسفة القرن 20 وفي الدلائليات. أشهر أعماله: القوانين الأساسية لعلم الحساب؛ أسس علم الحساب؛ العلامات المفهومية ومقالات لها علاقة؛ الرسائل الفلسفية الرياضية؛ أوراق فريجه في الرياضيات والمنطق والفلسفة.

<sup>17</sup> - بدأ ديكرو (O.Ducrot) في بناء تحليله للنفي الأصواتي، ضمن نظريته المعروفة بالتداولية المندمجة، والجديد في مقارنته هو موضعه لتفسير النفي على مستوى التلفظ الذي يكون موسوما بالطبع لغويا في البنية اللغوية للملفوظ.

ينظر كتابه: Dire et ne pas dire, p 38

<sup>18</sup> - cf. Vigny *Stello* chapitre 5 : *je ne suis pas toujours de mon opinion*

<sup>19</sup> - مخرج سينمائي وممثل أمريكي (1935-....) أشهر أعماله: (1977) Annie Hall ، Hannah et ses

(1986) sœurs، Café Society (2016) و Wonder Wheel (2017)

<sup>20</sup> - CAREL, M. & DUCROT, O., 1999. « Le problème du paradoxe dans une sémantique argumentative », *Langue française* n° 123, p. 6-26

<sup>21</sup> - Alfredo Lescano, « Pour une étude du ton », *Langue française* n° 164 (4/2009), pp. 45-60, Armand Colin

<sup>22</sup> - نجد نقدا لهذا العمل الروائي في النصوص التالية، على سبيل التمثيل، لا الحصر:

- Genette, Gérard, *Figures III*, Seuil, « Poétique », 1972.

- 
- Proust, Marcel, « A propos du “style” de Flaubert », *La NRF*, no 76, 1er janvier 1920 ; in *Contre Sainte-Beuve*, édité par Pierre Clarac, Gallimard, « Bibliothèque de la Pléiade », 1971, p. 586-600.
- Lacan, Jacques, « Propos sur la causalité psychique », *écrits*, Seuil, 1966.
- Foucault, Michel, *Les Anormaux*, Cours au Collège de France, 1974-1975, Gallimard/Seuil, « Hautes Études », 1999.
- Mitterand, Henri, « Le méta-texte génétique dans les *Œuvres* de Zola », *Genesis*, no 6, 1994, p. 47-60.
- Le Signe et la Consigne. Essai sur la genèse de l'œuvre en régime naturaliste. Zola*, sous la direction de Philippe Hamon, Geneve, Droz, 2009.
- Valéry, Paul, « Au sujet du *Cimetière marin* », *Œuvres*, édition établie et annotée par Jean Hytier, Gallimard, « Bibliothèque de la Pléiade », 1957, t. I, p. 1496-1507.